Assiut J. Agric. Sci., (48) No. (5) 2017 (453-464) *ISSN: 1110-0486*
Website: http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

محددات دور المنظمات الأهلية فى تنمية المجتمعات الريفية فى محافظة المنيا دراسة حالة جمعية الأورمان الخيرية

أسامة أبو المكارم شاكر، احمد جمال الدين وهبة، رجب دسوقى عبد العزيز

[1]قسم الاجتماع الريفى – كلية الزراعة – جامعة المنيا
[2]معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بمركز البحوث الزراعية

Received on: 5/6/2017 **Accepted for publication on:** 12/6/2017

المستخلص

استهدف البحث بصفة رئيسية التعرف على دور جمعية الأورمان الخيرية فى تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة المنيا وذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية:

-التعرف على المشكلات التى تعوق جمعية الأورمان الخيرية عن القيام بدورها من وجهة نظر المبحوثين.

أولاً التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :

المنظمات الأهلية : هى تلك المنظمات المشهرة والمعترف بها قانونياً ، والتى لا تتبع أى جهة حكومية ولكن تخضع لإشرافها القانونى ، والتى تقدم خدمات عديدة للسكان فى القرية على أن يكون مؤسسى هذه المنظمات لا يقل عددهم عن خمسة عشرة فرداً كحد أدنى.

المعرفة بالمشكلات التى تعوق المنظمات: ويقصد بها مدى إلمام ودراية المبحوث بالمشكلات التى تعوق جمعية الاورمان الخيرية عن القيام باداء دورها على الوجه المخطط له.

ثانياً: منطقة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة فى محافظة المنيا بجمهورية مصر العربية والتى تبلغ مساحتها المأهولة ٢١٠٣,٣٣ كيلو متر مربع ، حيث تقدر مساحة الأراضى الزراعية بنحو ٤٩٢,٦ ألف فدان تمثل نحو ٦,٠٧% من أجمالى الأراضى الزراعية بالجمهورية.

وتنقسم المحافظة إدارياً إلى تسعة مراكز منها ثلاث مراكز جنوباً وهى أبوقرقاص وملوى وديرمواس، وأربع مراكز شمالاً وهى سمالوط ومطاى وبنى مزار ومغاغة ومركز العدوة غرباً هذا بجانب مركز المنيا ، وتعداد السكان فيها وفقاً للنتائج لتعداد عام ٢٠٠٤يبلغ ٤٠٥٧٣٧٩ نسمة ، وتقع المحافظة فى مصر الوسطى ويحدها من الشمال محافظة بنى سويف ، ومن الجنوب محافظة أسيوط ، ومن الشرق الصحراء الشرقية ، ومن الغرب الصحراء الغربية ، وعاصمة المحافظة مدينة المنيا على الضفة الغربية من نهر النيل وعلى بعد ٢٤٥كم جنوب القاهرة (مركز معلومات التنمية المحلية بمحافظة المنيا).

ثالثاً: شاملة وعينة البحث:

ولتحديد عينة الدراسة فقد تم التعرف تحديد الأنشطة والخدمات التى تقدمها جمعية الأورمان الخيرية إلى المبحوثين فى قرى محافظة المنيا وانحصرت تلك الأنشطة فى الخدمات التنموية الرئيسية التالية:

-مشروع الكشك -مشروع الجاموسة العشر -مشروع بناء واعمار المنازل- مشروع القروض الصغيرة.

وتم تحديد شاملة البحث (٣٠ ألف مستفيد) ثم باستخدام معادلة مورجان وكريجسى (krejcie,1970) تم تحديد عينة البحث لتكون ٣٧٩ مبحوثاً موزعة كالتالى حسب الأنشطة التنموية المقدمة لهم:

٥٧ مبحوث من المستفيدين من مشروع الكشك بنسبة ١٥% من العينة.

١٠٢ مبحوث من المستفيدين من مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٢٧% من العينة.

١٢٥ مبحوث من المستفيدين من مشروع إعادة اعمار وبناء المنازل بنسبة ٣٣% من العينة.

٩٥ مبحوث من المستفيدين من مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٢٥% من العينة.

وتم جمع البيانات باستمارة استبيان صممت لهذا الغرض فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ عن طريق المقابلة الشخصية مع المبحوثين.

وقد تم تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام النسب المئوية والتكرارات حسب أهداف البحث.

واسفرت الدراسة عن اهم النتائج:

بالنسبة للمشكلات التى تعيق الجمعية عن القيام بدورها التنموي: بالمقابلة الشخصية لعينة البحث عن طريق استمارة استبيان خصصت لذلك تم التوصل الى اهم المشكلات التالية من وجهة نظر المبحوثين فى:

١- عدم الانتظام فى عقد الندوات بالجمعية.
٢- احتياجات منطقة البحث اكبر من امكانات الجمعية.
٣- كثرة الضمانات التى تأخذها الجمعية على المستفيدين.
٤- وجود بعض السلبيات فى الجمعية عند تقديم الخدمة(مثل الواسطة).
٥- نقص الخبرة فى مجال التنمية لبعض العاملين فى الجمعية.
٦- عدم التنسيق بين الجمعية وباقى المنظمات فى منطقة البحث.
٧- نقص اهتمام الإعلام بدور الجمعية التنموى فى منطقة البحث.

المقدمة:

تتبوأ التنمية الشاملة بكل أنواعها أهمية قصوى في جميع دول العالم المعاصر ، ثرية كانت أو فقيرة ، متحضرة أو نامية ، وفي فترة انحسرت فيها الفروق الأيديولوجية التقليدية بين الدول ليسود العالم براجماتية موحدة قوامها الثراء والقدرة والمعرفة والتنمية الشاملة وفي ظل مناخ دولي سادته ثقافة المصلحة بعيداً عن القيم المتوازنة.

ويلاحظ أن هناك تحولات حدثت في إطار المتغيرات العالمية المنظورة ومنها :-

-تزايد السكان وازدياد معدلات الفقر والبطالة.

-تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بزيادة النمو السكاني، مع اتساع الفجوة المجتمعية بين من يملك ومن لا يملك.

-انحسار المد الاشتراكي والشمولي منذ أواخر القرن الماضي، حيث كانت الدولة تتولى رعاية كافة الشئون المجتمعية ، مع رفع يد المواطنين عن تأدية (فريضة) التكافل اعتماداً علي الحكومة.

-تنامي حجم القطاع الخاص ودوره الاقتصادي بعد توقفه لمدد طويلة في مراحل نمو القطاع العام والحكومي.

-تباطؤ الإحساس بحق المجتمع في رأس المال العامل في مرحلة التحول إلي الاقتصاد الحر .

-انتشار ثقافة الزحام ، وتفشى الفلسفة المادية والأنانية وسيادة قيم اللامبالاة ، مع عزوف الشباب عن المشاركة المجتمعية.

-ظهور وغياب الانفرادية نتيجة تزايد سلطة الدولة في مرحلة المد الشمولي

-تضخم الجشع في المجتمعات المتحولة من الاشتراكية الى الراسمالية وزيادة الانحرافات والفساد وهى ظاهرة مؤكدة في مراحل التحول مع التطور التكنولوجي السريع.

-العولمة وتأثيرها ، مع اختلاف استيعاب مفاهيمها بين العالم المتقدم والعالم المتأخر

من المسلم به أن مصر ، كبلد نام ، تواجه حاليا العديد من القضايا والتحديات المعاصرة والمشكلات الاقتصادية والسكانية والأمنية المتتابعة ، بكل ما أفرزته من تداعيات سلبية كالبطالة والفقر مع تراجع ملموس في القيم المتوارثة ، ونمو وانتشار ثقافة والسلبية والتبعية للبدع المستوردة ، التي تؤثر سلباً علي هوية المواطن وانتماءاته وسعيه للمشاركة الشعبية.

وعلي الجانب الآخر ولعوامل متعددة ، مازلنا نواجه هذه المشكلات بأساليب نمطية ، ننتظر حدوث الأزمات والكوارث لمواجهتها ، فيما يعرف علميا بالاستراتيجية الراكدة ، في وقت تبنت العديد من دول العالم استراتيجية التوقع والمواجهة تتحمل مسئولياتها كافة أجهزة المجتمع – حكومية كانت أو أهلية – في إطار تنظيم خطط مسبقاً ، لتجنب مضاعفات الهرولة والتسرع غير المدروس ، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة إلي صياغة جديدة لكافة جهودنا لتحقيق التنمية الشاملة ، بشرية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، من خلال نموذج مصري الهوية تستثمر فيه جميع إمكانات المجتمع لتحقيقها ، خاصة الجمعيات الأهلية بكل إمكاناتها القائمة دفعة منظمة متكاملة مع الأنشطة الحكومية.

ولاشك أن القطاع الريفي يعتبر من القطاعات الأساسية التي تسهم إسهاماً مميزاً وفريداً في الاقتصاد القومي المصري هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فإن حوالي ٥٧,٤% من إجمالي السكان يقطنون المناطق الريفية وفقاً للبيانات السكانية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،ص ١٤، ٢٠٠٨).

ونظراً لتعثر خطط التنمية فى ظل برامج الإصلاح الإقتصادى والخصخصة مما أدى إلى حدوث بعض الآثار السلبية على كثير من فئات المجتمع لاسيما على محدودى الدخل نتيجة لهذه البرامج مما أدى إلى زيادة حده الفقر وتفاقم البطالة بين أفراد المجتمع الأمر الذي دفع الحكومة إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاما بالبعد الإجتماعى وأكثر مرونة فى العمل التنموى، ولا تحركه بواعث الربح الخاص، فضلا عن وجود أفكار مبتكرة ومتجددة لمواجهة احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه وتمثل هذا المنهج فى جهود وأنشطة المنظمات غير الحكومية.

عرفت مصر العمل التطوعي منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمي يعتمد على مفهوم "الخير"، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر أكثر من ١٦,٨٠٠ ألف جمعية تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحي الحياة.

تُعد الجمعيات الأهلية شريك هام لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، لذا فقد أفسحت الدولة مجالاً كبيراً لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادي والحماية القانونية المتاحة لتباشر عملها بكل حرية.

تلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي.

تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعدها توالي تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام ١٨٨١.

ازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من ١٥٩ جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠وحتى عام١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية أهلية في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤٤.

منذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب ١٦,٨٠٠ ألف جمعية وتضم نحو ٣ ملايين عضواً تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية.

وقد قامت الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم الخدمات وقد بلغ عدد ميادين العمل التي تعمل فيها الجمعيات الأهلية في مصر نحو ١٧ميداناً.

كما قامت مصر باتخاذ خطوات لإصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك بإصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية حتى يكون إطاراً دافعاً لنهضة الجمعيات الأهلية، وقد مثل هذا القانون للجمعيات الأهلية نقلة نوعية وحضارية حيث قرر مبدأ التأسيس بالأخطار وحرر حركتها من القيود الإدارية وفتح ميادين العمل أمامها لتضم كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تساهم في عملية التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الشباب.

كذلك أكد القانون حق الجمعيات الأهلية في ممارسة نشاط الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، كما قرر عدداً من المزايا والإعفاءات اللازمة لتشجيع نشاطها، وقنن فكرة الوقف الإسلامي بتيسيره تأسيس المؤسسات الأهلية باعتبارها آلية لتمويل الأنشطة الخيرية والاجتماعية التي تستند إلى الكفاءة في استخدام الموارد.

وقد تطور عمل منظمات المجتمع المدنى تطورا هائلا فى الوقت الحاضر حيث تركزت أنشطتها فى الماضى على البر والإحسان حتى صدور قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذى أعطى دفعة قوية للمنظمات غير الحكومية ومحررا لحركتها ومشجعا لتوسيع مشاركتها فى عملية التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل وتزايدت تبعا لذلك أعداد هذه المنظمات وتزايدت معها الأنشطة المختلفة التى تعمل فى مجال واحد أو أكثر حيث بلغت٢٠ مجالا(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ص ٢٣، ٢٠٠٧).

ونظرا للأهمية المتزايدة لدور المنظمات غير الحكومية فى مصر فقد تزايدت أعدادها حيث بلغت ٢٢٢١٥ جمعية أهلية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وجاءت أهم مجالات عملها مرتبة تنازليا على النحو التالى: الخدمات الثقافية، والعلمية والدينية، المساعدات الاجتماعية، تنمية المجتمعات المحلية، والطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، والخدمات الصحية، والرعاية الاجتماعية، وتنظيم الأسرة وقد بلغت نسبتهم على الترتيب ٢١,٩%، ١٨,٥%، ١٣,٩%، ٧,٢%، ٧,١%، ٥,٤%، ٥%، ٤,٨% (وزارة التضامن الجتماعى، ٢٠٠٨).

وإذا كانت الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية بأنشطتها ومجالات عملها المختلفة أمرا ملحا، فان الحاجة تصبح اكثر الحاحاً فى الريف أكثر وذلك لما تتميز به هذه المنظمات من المرونة وغير الجمود، وأيضاً تقوم على احتياجات فعلية للمجتمع الذى توجد فيه، بالإضافة إلى الثقة التي تتميز بها والتى يفتقدها الكثير من الناس فى المنظمات الحكومية.

ولعل الاهتمام بالقطاع الريفي ومحاولة تنميته وتطويره سوف يساهم في تنمية المجتمع ككل باعتباره من الركائز الأساسية للمجتمع المصري.

ومن هذا المنطلق بذلت الدولة جهوداً متواصلة في مجالات شتي بغية تحسين الأحوال المعيشية للغالبية العظمي من سكان الريف ذوى الدخول المحدودة ، وتمكين المواطنين من تحقيق ذاتهم وأن يعيشوا حياة كريمة، وذلك في إطار مجموعة من السياسات التي لم ترقى حتى الآن إلي صياغة استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الريفية المصرية.

وتعتبر المنظمات عامة والاجتماعية منها خاصة المحور الرئيسي التي يعتمد عليها الدولة أو الوكالات والمنظمات الدولية في أحداث التنمية الريفية ، لذلك تركزت الجهود خلال الآونة الأخيرة لإنشاء ، وتدعيم المنظمات العاملة في الريف ، بحيث تتواكب برامجها ومشروعاتها مع الاحتياجات الفعلية لهؤلاء السكان.

وتصنف المنظمات ما بين حكومية تديرها وترعاها الدولة ، وغير حكومية (أهلية) تهدف لسد حاجات ورغبات أفراد المجتمع والتي قد لا تشبعها المنظمات الحكومية وحدها وفي هذا الإطار تقيم المنظمات غير الحكومية العديد من الأشكال التنظيمية كالتعاونيات بأنماطها المختلفة وجمعيات تنمية المجتمع ، وجمعيات الرعاية الاجتماعية ، والجمعيات الخيرية والأندية الريفية ، ومراكز الشباب ، وجمعيات رعاية وحماية البيئة.

فالمنظمات غير الحكومية أصبحت وسيلة المجتمع التي يشبع بها حاجات مواطنيه ويحقق بها أهدافه، والعلاقة قائمة بين تقدم المجتمع من ناحية ، وفاعلية المنظمات العاملة فيه من ناحية أخرى.

ومن المنظور التاريخي فقد ارتبط الدور التنموي للمنظمات الأهلية المصرية ارتباطا مكملاً للدور التنموي للمنظمات الحكومية ، فإذا ما تقلص أو ضعف الدور الحكومي في القيام بنشاط تنموي بسبب عدم الرغبة في القيام بهذا الدور أو عدم قدرتها للاضطلاع به لسبب أو لآخر فإن المنظمات غير الحكومية تنشط ويبرز دورها التنموي لتعويض هذا القصور.

وقد أصبحت المنظمات الأهلية دعامة أساسية من الدعائم التي تعتمد عليها الدولة في عملية التنمية داخل الريف المصري ، بهدف النهوض به لكي يلحق بالمجتمع الحضري وتقليل الفوارق بين الحضر والريف ، وتقوم هذه المنظمات في مصر بخدمات كثيرة أهمها مشروعات الأسر المنتجة ، وحماية البيئة ، والمساعدات الاجتماعية ، وورش التجارة ، وغيرها وجميعها تهدف إلي إحداث التنمية الريفية.

وهكذا اصبح لزاماً التسليم بأن مسئولية التنمية في عالمنا الحاضر ، لم تعد وقفاً على أنظمة الحكم في الدولة التي تنوء بأعباء ثقيلة ، حتى في دول الرفاهية ، إذ جدت علي الساحة مجالات لا قبل لغير الدولة بها ، كما تحمى الشعوب وتجعلها تعيش في سلام وأمان.

ومن هنا فقد دخل (المجتمع) شريكا مع الدولة في تحمل مسئولية التنمية ، وتعين أن يجرى التنسيق المحكم بين الدولة ومؤسساتها الرسمية ، وبين المؤسسات الأهلية التي تشارك في النهوض بتلك الرسالة ، منعاً لتداخل الاختصاصات وتضارب التوجهات ، مما يعرقل مسيرة التنمية بدلاً من سيرها قدماً.

ويمكن القول أنه يوجد بمصر نظاماً قوياً للمنظمات الأهلية تغطى جميع أنحاء الجمهورية وبالرغم من وجود العديد من هذه المنظمات وتوافر الكثير من مقومات نجاحها إلا أنها تفتقر استراتيجية واضحة لكي تحقق الأهداف المنشودة .

مشكلة الدراسة:

مر الريف بكثير من الظروف التي أدت إلي تخلفه ، ومع التركيز علي الخدمات الموجهة إلي المدينة فقط اتسعت الفجوة فيما بينها مما أدي إلي شعور أهالي الريف بالعزلة وذلك نتيجة عدم توفير كثير من الخدمات بمجتمعاتهم المحلية.

وعلي الرغم مما عانى منه الريف المصري من العديد من ممارسات التجاهل والإهمال طوال تاريخه الطويل فقد استمر دائما المصدر الحقيقي لثروة مصر المتمثلة في العنصر البشري المتميز .

ولاشك أن الريف كان وسيظل العمود الفقري للمجتمع المصري ويعتبر الأساس الذي تكونت منه حضارة مصر ، وبتماسكه وصلابته قامت الدولة المصرية منذ فجر التاريخ وحافظت علي استمرار بقائه.

وإذا كانت مصر تتطلع لغد أفضل تحقق فيه مستوى أعلى من الرفاهية لأبنائها فلابد من الاعتراف بأن تحقيق هذا لن يبدأ إلا من القرية ، وبناء عليه سعت الحكومة للوصول إلي هذا المستوى عن طريق إجراء خطط تنموية ، ولكنها واجهت صعوبات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي ، والتي أدت إلي زيادة حدة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع ، مما دفع الحكومة إلي

البحث عن منهج يكون أكثر مرونة في العمل التنموي لا يعتمد علي الربح وإنما يعتمد علي وجود أفكار مبتكرة ومتعددة لمواجهة احتياجات مجتمعها ، وقد يتمثل هذا في جهود وأنشطة المنظمات الأهلية القادرة علي أن تلعب دوراً إيجابياً في عمليات التنمية الريفية ومشاركة أفراد المجتمع في تحقيقها.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك قصوراً في أداء الدور التنموي لتلك المنظمات بصفة عامة ، وعدم وصول الخدمات كما ينبغي إلي مستحقيها ، وضعف الأنشطة المقدمة من خلال هذه المنظمات بصفة خاصة ، وقد يرجع هذا القصور إلي انخفاض الوعى والخبرات الإدارية عن القدر الذي يضمن للمنظمة التطوير المستمر، ويترتب علي ذلك ضعف خبرة المشرفين وعدم توجيه العاملين في المنظمة للعمل الميداني، وضعف تبادل الخبرات والزيارات بين المنظمات الأهلية وبعضها البعض للاستفادة من المشروعات الناجحة وضعف المشاركة الشعبية نتيجة قلة ثقة المجتمع في الدور الذي تقدمه المنظمات الأهلية ، مما يؤدي في نهاية الأمر إلي ضعف الدور التنموي لتلك المنظمات.

ونظراً للتغيرات المتسارعة أيضاً في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تتسم بالتعقيد وسرعة الحركة وتزايد المنافسة وتغير الاحتياجات المجتمعية وكلها اعتبارات أدت إلي الإسراع لدراسة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ولأن هذه المنظمات أصبحت في ظل هذه التغيرات عرضة لفقدان فرصها في توسيع قاعدة مواردها أو في زيادة وتنويع خدماتها كما أنها تخاطر بعدم اللحاق بالاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للمجتمع المحلي الذي تستهدفه ومن ثم الدخول في الركود والتراجح أو التوقف والنهاية .

وعلى صعيد الدراسات التى تناولت دور المنظمات غير الحكومية والتى أمكن للباحث الاطلاع عليها، لوحظ ندرة البحوث التى تناولت هذا الدور فى تنمية المجتمعات المحلية الريفية.

فقد ركز البعض منها على فئة معينة مثل المرأة الريفية، أو على المرأة المعيلة، أو على الشباب أو على مجال بعينه مثل مجال التعليم غير الرسمى، أو على المواطنة، أو على المشاركة السياسية للمرأة، أو على المناطق العشوائية، أو على التلوث البيئي، وغير ذلك من الفئات والمجالات دون التركيز على دراسة تتناول دور هذه المنظمات فى تنمية المجتمعات المحلية الريفية من خلال الأنشطة المختلفة التى تعمل على سد احتياجاتها و تحسين مستوى الحياة الريفية، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

كل هذه السلبيات والمتمثلة في تشتت جهودها بين قضايا مختلفة والانتقال ببساطة من نشاط إلي آخر وفقاً لاتجاه التمويل واستخدام نفس الخطاب ونفس الأدوات في بيئات ثقافية وسياسية واجتماعية متنوعة ، أدت في النهاية إلي قصور في أداء المنظمات غير الحكومية لدورها التنموي.

جمعية الاورمان الخيرية

منظمة مصرية غير حكومية ، أنشئت عام١٩٩٣، وتهدف إلى خدمة جميع فئات المجتمع المصري المحتاجة دون أي تمييز ديني أو سياسي ، وذلك بشكل مؤسسي متطور يؤكد دور العمل الأهلي في نمو المجتمعات إقتصادياً وأجتماعياً. تعتمد الجمعية في تمويلها فقط على التبرعات العينية والنقدية من المصريين .

رسالة الجمعية تقديم خدمات خيرية نوعية غير تقليدية تستهدف خلال مدى زمنى محدد الإنتقال بالشرائح المحتاجة من دائرة الإحتياج إلى دائرة الإنتاج والإكتفاء.

رؤية الجمعية الانتقال بمفهوم العمل الخيرى التطوعى من مجرد الدور الكمالى والمشبع لغريزة العطاء عن بعض الشرائح إلى ان يصبح عمل مؤسسى تنموى منظم يتم بشكل احترافى وينطلق من تحقيق أهدافه من ثقة المتبرعين وجدية المستفدين وخبرة وكفاءة القائمين عليه.

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة بصفة أساسية التعرف على دور جمعية الاورمان الخيرية فى تمية المجتمعات الريفية بمحافظة المنيا من خلال الهدف الفرعي التالي:

– التعرف على مدى معرفة المبحوث بالمشكلات التى تعوق اداء المنظمات الأهلية(جمعية الأورمان الخيرية) لدورها التنموى فى تنمية المجتمعات الريفية .

الطريقة البحثية:

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة :

المنظمات الأهلية :

تم تعريفها إجرائياً بأنها تلك المنظمات المشهرة والمعترف بها قانونياً ، والتى لا تتبع أى جهة حكومية ولكن تخضع لإشرافها القانونى ، والتى تقدم خدمات عديدة للسكان فى القرية على أن يكون مؤسسى هذه المنظمات لايقل عددهم عن خمسة عشرة فرداً كحد أدنى .

المعرفة بالمشكلات التى تعوق المنظمات :

ويقصد بها معرفة المبحوث بالمشكلات التى تعوق المنظمات الأهلية عن القيام بدورها .

ثانياً: منطقة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة فى محافظة المنيا بجمهورية مصر العربية والتى تبلغ مساحتها المأهولة ٢١٠٣,٣٣ كيلو متر مربع ، حيث تقدر مساحة الأراضى الزراعية بنحو ٤٩٢,٦ ألف فدان تمثل نحو ٦,٠٧% من أجمالى الأراضى الزراعية بالجمهورية.

وتنقسم المحافظة إدارياً إلى تسعة مراكز منها ثلاث مراكز جنوباً وهى أبوقرقاص ملوى ، دير مواس ، وأربع مراكز شمالاً وهى سمالوط ، مطاى ، بنى مزار ، مغاغة ومركز العدوة غرباً هذا بجانب مركز المنيا ، وبالمحافظة ٦١ وحدة قروية تخدم ٣٥٩ قرية يتبعها ١٤٣٩ عزبة وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة المنيا نحو ٣٢٢٨٥,٣٣ كيلو متر مربع وطول المحافظة ١٣٥كم ومتوسط عرضها ١٧,٥كم وتعداد السكان فيها وفقاً للنتائج لتعداد عام ٢٠٠٤ يبلغ ٤٠٥٧٣٧٩ نسمة ، وتقع المحافظة فى مصر الوسطى ويحدها من الشمال محافظة بنى سويف ، ومن الجنوب محافظة أسيوط ، ومن الشرق الصحراء الشرقية ، ومن الغرب الصحراء الغربية ، وعاصمة المحافظة مدينة المنيا على الضفة الغربية من النيل وعلى بعد ٢٤٥كم جنوب القاهرة (مركز معلومات التنمية المحلية بمحافظة المنيا).

وتعتبر محافظة المنيا من المحافظات الرئيسية فى الإنتاج الزراعى على مستوى الجمهورية ويمثل إنتاجها الزراعى ١١% تقريباً من أجمالى الإنتاج الزراعى بالجمهورية (حنان ، الجندى ، ٢٠٠٣ ، ٧٦).

ثالثاً: تحديد عينة البحث:

ولتحديد عينة الدراسة فقد تم التعرف على الأنشطة والخدمات التى تقدمها جمعية الأورمان الخيرية إلى المبحوثين فى قرى محافظة المنيا وانحصرت تلك الأنشطة فى الخدمات التنموية الرئيسية التالية:

أولا مشروع الكشك ثانياً مشروع الجاموسة العشر

ثالثاً مشروع بناء واعمار المنازل رابعاً مشروع القروض الصغيرة

بجانب بعض المشاريع التنموية الأخرى تقدمها الجمعية والتى تمس الجانب التعليمى والرعاية الصحية وكفالة الأسر الفقيرة والأنشطة الموسمية وذلك من واقع كشوف تم الحصول عليها من جمعية الاورمان بالمنيا

وكانت شاملة البحث للأنشطة الرئيسية الأربعة الأولى ثلاثون ألف مبحوث من جميع قرى مراكز محافظة المنيا موزعة كالتالى:

٤٥٠٠ مبحوث مستفيد من مشروع الكشك

٨٠٠٠ مبحوث مستفيد من مشروع الجاموسة العشر
١٠٠٠٠ مبحوث مستفيد من مشروع بناء وإعادة اعمار المنازل
٧٥٠٠ مبحوث مستفيد من مشروع القروض الصغيرة

وتم تحديد حجم عينة البحث من الشاملة السابقة (٣٠ ألف مبحوث) بواسطة معادلة مورجان وكريجسى (krejcie,1970) لتكون ٣٧٩ مبحوث موزعة كالتالى حسب الأنشطة التنموية المقدمة لهم:

٥٧ مبحوث من المستفيدين من مشروع الكشك بنسبة ١٥% من العينة.
١٠٢ مبحوث من المستفيدين من مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٢٧% من العينة.
١٢٥ مبحوث من المستفيدين من مشروع إعادة اعمار وبناء المنازل بنسبة ٣٣% من العينة.
٩٥ مبحوث من المستفيدين من مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٢٥% من العينة.

وتم جمع البيانات باستمارة استبيان صممت لهذا الغرض فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين.

وتم تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام النسب المئوية والتكرارات حسب أهداف البحث.

أهم النتائج:

بالنسبة للمشكلات التى تعيق الجمعية عن القيام بدورها التنموى

بالمقابلة الشخصية لعينة البحث عن طريق استمارة استبيان خصصت لذلك تم التوصل إلى حصر تلك المشكلات او المعوقات من وجهة نظر المبحوثين فى التالى:

١- عدم الانتظام فى عقد الندوات بالجمعية.
٢- احتياجات منطقة البحث اكبر من امكانات الجمعية.
٣- كثرة الضمانات التى تأخذها الجمعية على المستفيدين.
٤- وجود بعض السلبيات فى الجمعية عند تقديم الخدمة(مثل الواسطة).
٥- نقص الخبرة فى مجال التنمية لبعض العاملين فى الجمعية.
٦- عدم التنسيق بين الجمعية وباقى المنظمات فى منطقة البحث.
٧- نقص اهتمام الإعلام بدور الجمعية التنموى فى منطقة البحث.

المعوق الأول: عدم الانتظام فى عقد الندوات بالجمعية:

اجتمع عليه عدد ٣٨ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٥١%، واتفق عليه ٩٠ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٨٨%، وأكد عليه ٩٣ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٧٤%، واشار اليه ٦٣ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٦٦%.

المعوق الثانى: احتياجات منطقة البحث اكبر من امكانات الجمعية

اجتمع عليه عدد ٥٠ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٨٨%، واتفق عليه ٨٨ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٨٦%، أكد عليه ٧٧ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٦٢%، واجتمع عليه ٨٧ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٩١%.

المعوق الثالث: كثرة الضمانات التى تأخذها الجمعية على المستفيدين

اجتمع عليه عدد ٤٣ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٧٥%،واجتمع عليه ٦٧ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٦٦%، اجتمع عليه ٩٨ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٧٨%، واجتمع عليه ٧٦ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٨٠%.

المعوق الرابع: وجود بعض السلبيات فى الجمعية عند تقديم الخدمة(مثل الواسطة)

اجتمع عليه عدد ٤٩ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٨٦%، واجتمع عليه ٩٣ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٩١%، اجتمع عليه ٦٥ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٥٢%، واجتمع عليه ٩٠ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٩٥%.

المعوق الخامس: نقص الخبرة فى مجال التنمية لبعض العاملين فى الجمعية

اجتمع عليه عدد ٥٢ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٩١%،واجتمع عليه ٨٠ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٧٨%، اجتمع عليه ٩٨ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٧٨%، واجتمع عليه ٨٣ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٨٧%.

المعوق السادس: عدم التنسيق بين الجمعية وباقى المنظمات فى منطقة البحث

اجتمع عليه عدد ٣٦ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٦٣%،واجتمع عليه ٧٥ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٧٤%، اجتمع عليه ١٠٩ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٨٧%، واجتمع عليه ٧٧ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٨١%.

المعوق السابع: نقص اهتمام الإعلام بدور الجمعية التنموى فى منطقة البحث

اجتمع عليه عدد ٣٥ مبحوث من عينة مشروع الكشك بنسبة ٦١%،واجتمع عليه ٨٥ مبحوث من عينة مشروع الجاموسة العشر بنسبة ٨٣%، اجتمع عليه ١٠٠ مبحوث من عينة مشروع اعاد بناء واعمار المنازل بنسبة ٨٠%، واجتمع عليه ٩٠ مبحوث من عينة مشروع القروض الصغيرة بنسبة ٩٥%.

التوصيات

فى ضوء نتائج البحث السابق عرضها يمكن استخلاص التوجيهات التالية:

– خفض او تقليل او الغاء الضمانات التى تؤخذ على المستفيد لكى تتم الفائدة الكبيرة من عمل الجمعية الخيرية.

– يراعى اختيار القائمين على تقديم ومنح الخدمة للمستفيدين وضمان وصولها للمستحقين.

– ضرورة التعاون التام بين جمعية الاورمان الخيرية والجمعيات الاخرى فى المنطقة للوصول الى اقصى استفادة من كفاءة الجمعية.

– تدعيم عمل جمعية الاورمان الخيرية التنموى اعلامياً حتى تتم الفائدة المرجوة للتعريف بخدمات وانشطة الجمعية.

الجداول:

جدول(١) توزيع المبحوثين وفقاً لأهم المعوقات التى تحد من أداء جمعية الأورمان لدورها التنموى

المعوقات التى تحد من أداء جمعية الأورمان لدورها التنموى	مجموعات المبحوثين حسب المشروعات							
	مشروع الكشك		مشروع الجاموسة العشر		مشروع إعادة اعمار وبناء المنازل		مشروع القروض الصغيرة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١- عدم الانتظام فى عقد الندوات بالجمعية.	٣٨	%٥١	٩٠	%٨٨	٩٣	%٩٤	٦٣	%٦٦
٢- احتياجات منطقة البحث اكبر من امكانات الجمعية.	٥٠	%٨٨	٨٨	%٨٦	٧٧	%٦٢	٨٧	%٩١
٣- كثرة الضمانات التى تأخذها الجمعية على المستفيدين.	٤٣	%٧٥	٦٧	%٦٦	٩٨	%٧٨	٧٦	%٨٠
٤- وجود بعض السلبيات فى الجمعية عند تقديم الخدمة(مثل الواسطة).	٤٩	%٨٦	٩٣	%٩١	٦٥	%٥٢	٩٠	%٩٥
٥- نقص الخبرة فى مجال التنمية لبعض العاملين فى الجمعية.	٥٢	%٩١	٨٠	%٧٨	٩٨	%٧٨	٨٣	%٨٧
٦- عدم التنسيق بين الجمعية وباقى المنظمات فى منطقة البحث.	٣٦	%٦٣	٧٥	%٧٤	١٠٩	%٨٧	٧٧	%٨١
٧- نقص اهتمام الإعلام بدور الجمعية التنموى فى منطقة البحث.	٣٥	%٦١	٨٥	%٨٣	١٠٠	%٨٠	٩٠	%٩٥

اجمالى العينة =٣٧٩

ن لمشروع الكشك = ٥٧

ن لمشروع الجاموسة العشر = ١٠٢

ن لمشروع بناء وأعمار المنازل = ١٢٥

ن لمشروع القروض الصغيرة = ٩٥

المراجع:

حنان ، الجندى حنفى ، بعض العوامل المؤثرة على مشاركة أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى محافظة المنيا ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة جامعة المنيا، ٢٠٠٣.

وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٠٨: بيانات غير منشورة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشات ٢٠٠٦، ص ١٤ ، القاهرة، ٢٠٠٨.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المنظمات غير الحكومية ودورها فى التنمية، ص٢٤:٢٣ ، القاهرة، ٢٠٠٧.

Krejcie, Robert V., Morgan, Daryle W., ”Determining Sample Size For Research Activities” Educational and Psychological Measurment,1970.

Assiut J. Agric. Sci., (48) No. (5) 2017 (453-464) *ISSN: 1110-0486*
Website: http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

Determinats of the Role of Nongovernmental Organizations in the Rural Communities Development in Minia Governorate A Case Study for Orman Charity Association

Usama Abo- El-Makarem Shaker Ahmad Gamal El-Deen Wahba and Ragab Disouky Abdel Aziz

[1]Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Minia University
[2]The Research Institute of Agricultural Extension and Rural Development - Agricultural Research Center

Abstract

The main objective of the research was to identify the role of the Orman Charitable Society in the development of rural communities in Minia Governorate through the following sub-goals:

- Identify the problems that hinder the Orman Charity Association from performing its role from the point of view of the respondents.

First: Procedural definitions of the study variables:

NGOs: These organizations are recognized and recognized by law, which do not follow any governmental body but are subject to its legal supervision, which provides many services to the population in the village, provided that the founders of these organizations are not less than fifteen individuals at a minimum.

Knowledge of the problems that hinder organizations: It means the extent of knowledge and knowledge of the subject of the problems that impede the Orman Charitable Society to carry out its role on the planned.

Second: Study Area:

This study was conducted in Minia Governorate, Egypt, with a population of 2103.33 square kilometers. The area of agricultural land is estimated at 492.6 thousand feddans, representing 6.07% of the total agricultural land in the Republic.

The governorate is administratively divided into nine centers, three of which are south of Abu Qirqas, Mallawi and Dirmawas. Four centers north of Samalut, Matay, Bani Mazar, Maghagha and Al-Edwa Center in the west. This is in addition to the center of Minya, where the population census is 4057379. The north is the western desert, and the capital of the governorate is the city of Minya on the west bank of the Nile River and 245 km south of Cairo (the local development information center in Minya governorate).

Third: Comprehensive and sample research:

To determine the sample of the study, the activities and services provided by the Orman Charitable Society were identified to the respondents in the villages of Minya Governorate. These activities were limited to the following main developmental services: - Koshek project - project of the pregnant buffalo - Construction and reconstruction of houses - Small loans project. (30 thousand beneficiaries) and then using the equation of Morgan and Kriggsie (krejcie,

1970), the sample was selected to be 379 respondents distributed as follows according to the development activities provided to them:

57 of the beneficiaries of the koshek project by 15% of the sample.

102 of the beneficiaries of the pregnant buffalo project by 27% of the sample.

125 respondents from the beneficiaries of the project of reconstruction and construction of houses by 33% of the sample.

95 of the beneficiaries of the micro-credit project, 25% of the sample.

The data were collected in a questionnaire form designed for this purpose in November and December 2016 by interviewing respondents.

The data were abstracted and analyzed statistically using percentages and frequencies according to the research objectives.

The study revealed the most important results:

Regarding the problems that hinder the association from performing its developmental role: In the personal interview of the sample of the research by means of a questionnaire questionnaire, the following problems were found from the point of view of the respondents in:

1- Non-regularity in holding seminars in the Assembly.

2- The needs of the research area are greater than the society's potential.

3- The large number of guarantees taken by the Assembly to the beneficiaries.

4- The presence of some negatives in the Assembly when the service (such as the medium).

5- Lack of experience in the development of some employees in the Assembly.

6- Lack of coordination between the association and other organizations in the research area.

7- Lack of media attention to the role of the development society in the search area.